

تآكل الاحتياطات النقدية يندّر بأزمة خبز خانقة في لبنان

تصاعد المخاوف من حدوث كارثة بتكرار سيناريو استيراد الوقود مع استيراد القمح



اتسعت تداعيات تآكل الاحتياطات النقدية لدى مصرف لبنان المركزي، والتي ترخي بظلال قاتمة على توفير الدولار، بشكل أكبر لتمس إحدى أهم المواد الغذائية الأساسية للمواطنين؛ حيث وصلت الأزمة إلى تهديد دورة إنتاج الخبز وسط تصاعد المخاوف من عدم فتح اعتمادات لاستيراد مادة الطحين.

بيروت - يتهدد الأسواق المحلية في لبنان شح سلعة الطحين المستورد من الخارج، وسط تراجع في وفرة النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي الداعم الأساسي لهذه المادة من خلال تحمله جزءاً من فروقات أسعار صرف قيمة وارداته. ويربط مسؤولون وخبراء توافر الطحين باستمرار المركزي في دعم استيراد القمح، في وقت تشهد فيه البلاد شحاً غير مسبوق في سلع أساسية أخرى كالوقود والأدوية. ويأتي هذا القلق في ظل استمرار أزمة اقتصادية طاحنة في البلاد، وانعدام أي بوادر لحلها، وتواصل الفراغ الحكومي منذ 10 أشهر نتيجة تعثر تشكيل حكومة جديدة بسبب الخلافات السياسية.

ويقدم المركزي استيراد تلك المواد من خلال تأمين الدولار إلى مستورديها، وفق سعر الصرف الرسمي الذي يبلغ 1510 ليرات، في حين أن سعر صرف الدولار في السوق الموازية تخطى 15.25 ألف ليرة. وتفسير أرقام الزراعة إلى أن حجم إنتاج لبنان من القمح سنوياً يتراوح ما بين 100 و140 ألف طن، بينما تبلغ احتياجات البلد من هذه المادة ما بين 450 و550 ألف طن سنوياً. ومنذ أواخر 2019 اهتزت العملة اللبنانية بعدما كانت ثابتة عند سعر صرف 1510 ليرات مقابل الدولار الواحد طيلة نحو عقدين من الزمن، قبل أن تبدأ بالانهيار تدريجياً.

وحذر تقيب أصحاب الأفران والمخابز علي إبراهيم من وقوع كارثة في حال تم التعامل مع استيراد القمح، كما يحصل حالياً مع استيراد الوقود. ونتيجة عدم توفر النقد الأجنبي المخصص للاستيراد يعاني لبنان منذ أسابيع شحاً في الوقود، ما أدى إلى إقفال معظم محطات البنزين، في حين تصطف طوابير انتظار طويلة أمام المحطات القليلة التي تتوفر لديها المشتقات.

لكن إبراهيم بث تلميحات بأنه لا بؤر حالياً لحدوث أزمة طحين "لأن الأمور تسير بالشكل المطلوب، من خلال تأمين الأموال اللازمة لدعم استيراد القمح من قبل مصرف لبنان المركزي". وأضاف "طالما أن المركزي يوفر أموال الدعم في الوقت المناسب، لاستيراد القمح ومن دون تأخير، فهذا يعني أن الطحين مؤمن وكذلك الصناعات الغذائية الأخرى المتعلقة به".

ويقدم المركزي 85 في المئة من قيمة استيراد القمح وفق سعر صرف 1510 ليرات للدولار، إلا أن بعض المخابز تواجه أحياناً صعوبة في تأمين الوقود لتشغيل مولدات الطاقة خلال ساعات انقطاع الكهرباء.

ويقول إبراهيم إنه في حال توقف أو تراجع دعم استيراد القمح "فقد نشهد

ولفت مصدر مقرب من رؤول نعمة وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال إلى أن استيراد القمح حالياً مرتبط بمصرف لبنان الذي يؤمن الدعم المالي لاستيراد كمياته للمطاحن. واستبعد المصدر في حديثه للأناضول، لم تكشف عن هويته، أن يتوقف دعم استيراد القمح حالياً، نظراً إلى أنه لا يتشكل عبئاً مالياً كبيراً مقارنة باستيراد الوقود والأدوية.

دورة إنتاج الخبز

- 140 ألف طن متوسط إنتاج القمح في لبنان سنوياً
- 550 ألف طن الحجم التقديري لاحتياجات البلاد من القمح سنوياً
- 135 مليون دولار قيمة دعم مصرف لبنان المركزي لاستيراد القمح
- 2 دولار سعر ربطة الخبز، وهو مبلغ مرتفع قياساً بالوضع المعيشي

وتبلغ كلفة دعم المركزي لاستيراد القمح سنوياً 135 مليون دولار، في حين أن كلفة استيراد الوقود (بنزين وديزل) تتجاوز الملياري دولار سنوياً، أما كلفة دعم استيراد الأدوية سنوياً فتبلغ نحو مليار و105 ملايين دولار.

المنش بقوت الشعب خط أحمر

إلا أنه لم يستبعد ارتفاع سعر "ربطة الخبز" بسبب المكونات الأخرى التي تدخل في صناعتها مثل السكر والخميرة وغيرها، والتي يؤمن دعم استيرادها مصرف لبنان حالياً على سعر صرف 3900 ليرة مقابل الدولار.

وتحدد وزارة الاقتصاد اللبنانية أسبوعياً سعر الخبز بناء على كلفة التصنيع والتوزيع، واستناداً إلى سعر القمح عالمياً، وارتفاع سعر صرف الدولار وأسعار الوقود.

وحسب جدول أسعار الأسبوع الأخير الصادر عن الوزارة يبلغ سعر "ربطة الخبز" بوزن 975 غراماً ثلاثة آلاف ليرة (نحو دولارين وفق سعر الصرف الرسمي) وهو مبلغ مرتفع للغاية بالنظر إلى الوضع المعيشي وخاصة للطبقتين المتوسطة والفقيرة.

وأضاف الأسمر أنه لم يصدر بعد أي قرار بهذا الخصوص. وقال "نحن نترقب إلى أين ستتجه الأمور في الأيام المقبلة، لا سيما وأن لبنان يشهد تغيرات يومية على الصعيد الاقتصادي، نظراً للانهيار المالي والمعيشي المتسارع".

ويعاني لبنان منذ أسابيع قليلة نقصاً حاداً في الوقود المخصص لتوليد الطاقة، ما يتسبب بانقطاع الكهرباء لساعات طويلة تصل أحياناً إلى نحو 20 ساعة يومياً.

واستبعد الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة أن يُرفع الدعم ولو جزئياً عن استيراد القمح لسببين، الأول هو أنه لا أحد يجسرو على المس بمسادة الطحين في البلاد لأنها مسألة حساسة وتمس الأمن الغذائي والاجتماعي، والثاني هو أن كلفة دعمه منخفضة مقارنة بالوقود والأدوية.

لا يستخدم في صناعة رغيف الخبز، وإنما في الصناعات الأخرى كالمناقيش والحلويات والخبز الإفنجي ومعجنات البيتزا وغيرها".

وعلى وقع أزمة اقتصادية ومالية مستمرة تراجعت احتياطات لبنان من النقد الأجنبي من متوسط 30 مليار دولار مطلع 2020 إلى قرابة 16 مليار دولار حالياً، ما انعكس صعوبة في توفير الأموال اللازمة لدعم الاستيراد.

وأعطى مثال أنه في حال رفع الدعم جزئياً سيصبح سعر المقشوشة التي تعد وجبة الفقراء 16 ألف ليرة (10.5 دولار وفق السعر الرسمي) بينما سعرها الحالي 4 آلاف ليرة (2.65 دولار)، وكذلك الحال بالنسبة إلى كل الصناعات الأخرى المشتقة من الطحين.



بشارة الأسمر

قلقون من إمكانية رفع الدعم عن جزء من القمح المستورد

السعودية تؤسس صندوقاً جديداً لتطوير المقاصد السياحية وتنويعها

على النفط في تحصيل العوائد، بتنويعها الطبيعي والجغرافي تعد وجهة واحدة لمثل هذه الاستثمارات خاصة وأنها قادرة على المنافسة دولياً في هذا المجال. وتعتبر سياحة المغامرات، مثلاً، من أسرع المجالات السياحية نمواً حول العالم. وتتوقع مؤسسة ريسيرتش داف أن يتضاعف حجمها أكثر من ثلاث مرات ليصل لنحو 1.8 تريليون دولار بحلول 2027 بمعدل نمو سنوي 15 في المئة.

ورغم أن السعودية غنية بالمواقع السياحية، إلا أنه نادراً ما ينظر إليها على أنها مقصد سياحي بسبب كثرة المحظورات مثل منع الاختلاط بين الجنسين. لكن السعودية بدأت تشهد تحولا كبيراً نحو تنشيط القطاع السياحي للمساهمة في تنويع الاقتصاد في إطار برنامج التحول الوطني الذي يشرف عليه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وهو يسعى إلى تنويع الإيرادات وتقليل الاعتماد المفرط على عوائد صادرات النفط.

وكان العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز قد أكد في ديسمبر 2017 أن السعودية تستشرف أن تكون في مكانة مهمة على خارطة السياحة والثروات الحضارية عالمياً.

ويربط محللون رهان السعودية على صناعة السياحة بتسريع وتيرة إعداد جيل من الشباب لضمه للقوى العاملة في القطاع، خاصة مع ثروة المشاريع الضخمة، التي تم إطلاقها خلال السنوات الخمس الماضية.



شراكة تدعم مستقبل السياحة

اكتسبت خطط السعودية لتطوير قطاع السياحة دفعة جديدة بالإعلان عن تأسيس صندوق جديد يستهدف بالأساس تطوير وتنويع المقاصد السياحية بالبلاد، في تحرك سيساعد الحكومة على تحقيق عوائد مستدامة مستقبلاً وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

الرياض - شكل إبرام صندوق التنمية السياحي السعودي اتفاقية شراكة استثمارية مع شركة إكستريم الدولية لتطوير وجهات سياحية نوعية عبر تأسيس كيان مستقل يتكفل بهذا المجال قفزة مهمة بالنسبة إلى الحكومة في دعم القطاع كما هو مخطط.

وأكد الفخري أن تنوع مصادر الدخل السياحية في السعودية سيلعب دوراً كبيراً في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للسياحة بزيادة مساهمة قطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 3 إلى 10 في المئة بحلول العام 2030.

وتتم تأسيس صندوق التنمية السياحي العام الماضي، برأس مال يبلغ نحو 15 مليار ريال (4 مليارات دولار) ليكون الممكن الرئيسي للمستثمرين بهدف دفع عجلة تطوير مشاريع سياحية نوعية ترسخ مكانة السعودية على خارطة السياحة العالمية.

وتشكل السياحة أحد أعمدة خطة أكبر منتج للنفط الخام في منظمة أوبك لتنويع اقتصاده المرتهن تاريخياً للنفط. وبينما ترؤج الحملات الدعائية لمواقع أثرية وطبيعية خلابة، تراهن السلطات على تنويع الوجهات لاستقطاب السياح، مركزاً استثماراتها الأكبر في قطاع الترفيه. ويرى مختصون وخبراء في القطاع أن السعودية، التي تحاول تقليص الاعتماد

وتهدف الاتفاقية، التي تم توقيعها الثلاثاء الماضي، للاستثمار في تطوير وتفعيل مقاصد سياحية تشمل القطاعات المتنوعة التي يستهدفها الصندوق، بما فيها أنشطة الإيواء والمغامرات والترفيه وتنظيم الرحلات والتجارب بشكل مباشر أو غير مباشر بالتعاون مع مستثمرين ومشغلين محليين ودوليين.

وتنص الاتفاقية على أن تكون هيئة الشراكة الاستثمارية من خلال إطلاق صندوق ملكية خاصة مع شركة مالية مرخصة من قبل هيئة السوق المالية السعودية. لكن صندوق التنمية السياحي لم يذكر كم سيكون حجمه.

قصي الفخري

الرحلات والمغامرات والتجارب من أسرع المجالات نمواً

تباطؤ حاد في وتيرة الإشغال في العقارات الاستثمارية بالكويت

وفقدت قيود الإغلاق الجزئي والكلية طلباً على السكن الخاص في أماكن قريبة من مقرات العمل أو التسوق، مما أوجد طلباً من المستأجرين على هذه الفئة من العقارات أدى إلى ارتفاع إيجاراتها.

ولم يشهد متوسط القيمة الإيجارية تغيراً في الربع الأول من 2021 مقارنة مع الربع الأخير في 2020 في أغلب مناطق محافظات البلد، كما لم يسجل متوسط القيمة الإيجارية تغيراً على أساس سنوي في أغلب المناطق.

بيت التمويل الكويتي
90 في المئة نسبة العقارات التجارية المتوقعة عن العمل

وتتراوح قيمة الإيجارات بين نحو 1200 و1640 دولاراً بحسب مساحة السكن والمنطقة التي يتواجد فيها، مما وفر خيارات متنوعة للمستأجرين.

وقرر بنك الكويت المركزي منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في العام 2009 عدة قواعد على التمويل الموجه للقطاع العقاري للحد من المضاربات التي أدت إلى ارتفاع كبير في الأسعار.

ولكن في السنوات الخمس الأخيرة اتسعت موجة نزوح المستثمرين الكويتيين إلى الخارج بحثاً عن فرص استثمارية، بسبب حالة الركود التي يعاني منها القطاع العقاري الذي كان لعقود المتنافس الرئيسي للمستثمرين.

الكويت - أكدت بيانات حديثة الأربعماء أن وتيرة الإشغال في العقارات الاستثمارية في الكويت تباطأت بشكل غير مسبق خلال الربع الأول من العام الحالي بالتزامن مع تراجع نسب الإشغال في العقارات التجارية بسبب قيود الإغلاق.

وذكر بيت التمويل الكويتي (بيتك) في تقرير عن نشاط العقارات نشرته وكالة الأنباء الكويتية الرسمية أن نسب الإشغال تراجعت بواقع 90 في المئة، مما يعني أن القطاع يعاني من مشكلة حقيقية قد تتفاقم لو استمرت الأوضاع على ما هي عليه حتى نهاية هذا العام.

ومن الواضح أن هبوط القطاع العقاري سوف ينعكس على أسعار العقارات والأراضي وعلى إيرادات هذه العقارات في الفترة المقبلة مما ولد مخاوف من دخول القطاع في ركود إيجاري قد يحتاج لسنوات حتى يعاود النهوض.

وأشار التقرير إلى أن متوسطات القيم الإيجارية بين المناطق والمساحات المختلفة تباينت، حيث سجلت زيادة متفاوتة بمعظم المناطق على أساس ربع سنوي وسنوي بسبب ارتفاع أسعار السكن الخاص خلال هذه الفترة.

ويقول معدو التقرير إن قيود الإغلاق التي كانت مفروضة للحد من الآثار السلبية لكورونا طوال عام مضى غيرت من السلوكيات وفتحت الانتباه إلى استئجار السكن بدلاً من إقامة عدد كبير من الأفراد في البيت الواحد تجنباً لخطر العدوى والمخالطة.